انقلاب السودان: لماذا أطاح البرهان بالمكون المدني في السلطة؟

الأستاذ الدكتور / محمود محمد علي

أستاذ الفلسفة/ جامعة أسيوط



انقلاب السودان: لماذا أطاح البرهان بالمكون المدني في السلطة؟



انقلاب السودان: لماذا أطاح البرهان بالمكون المدني في السلطة؟

إذ ظننا أن السودان قد مضى قدمًا في سبيل استقراره السياسي والاقتصادي والاجتماعي على قاعدة صلبة، من الإرادة الشعبية والتوافق الوطني بين قواه- بما فيها قواته المسلحة- وأنه استطاع أن ينهى تكرار معادلة "حكم حزبي يصل لطريق مسدود"، فيعقبه أو ينهيه "تحرك من الجيش"، فيما يمضى وقت يطول أو يقصر ويحدث الاحتقان والتحرك، فيأتي "حكم حزبي"، وهكذا كما

يقولون "دواليك"، في الفترة الممتدة من نيل السودان لاستقلاله في الخمسينيات!.

قصدت هذه المقدمة لأقول بأن أضاع السودان الشقيق أكثر من سنتين من عمره المعاصر في مرحلة انتقالية بلا معنى. كان شعارها تقاسم السلطة بين المدنيين والعسكريين إلى حين إجراء انتخابات حرة. تم توريط الجميع في مثل هذه الثنائية المُخادِعَة والقاتلة التي اعتبرها البعض عنوان ثورة، وصَدَّق آخرون أنها جوهر المشكلة. ولم ينتبه فريق ثالث أن عالم اليوم أصبح يتجه إلى

الوحدة بين ما هو مدني وعسكري لصعوبة التمييز.

وهنا نجد أن الحدث الأبرز علي الساحة العربية هذه الأيام هو ما يجري في السودان ، وما يجري في السودان يطرح لنا ثلاثة أسئلة رئيسة وعشرات الأسئلة الفرعية ؟ .. والسؤال الرئيسي هنا الآن : لماذا أقدم الجيش علي الانقلاب علي المدنيين في يوم ٢٥ أكتوبر الجاري ٢٠٢١ ؟ .. ولماذا في هذا التوقيت تحديدا ؟ .. والسؤال الثاني : ما دور القوى الخارجية المختلفة سواء كانت قوى إقليمية أو دول كبري في قرار الجيش

؟... والسؤال الثالث : ما هي السيناريوهات المتوقعة في الأيام المقبلة بعد هذه الخطوة الدراية ؟

إن محاولة الإجابة على هذه الأسئلة تقتضي أولا أن نعود إلي التاريخ وكيف وصل السودان إلى ما وصل إليه اليوم يوم ٢٥ أكتوبر الماضي ، حيث يجب ألا ننسي كيف أن الرئيس السوداني المخلوع حسن البشير كان قد وصل إلى السلطة بعد انقلاب عسكري في عام ١٩٨٩ وظل في السلطة لنحو ٣٠ سنة بدعم من مكونين رئيسيين : الجيش والأجهزة الأمنية من ناحية وجماعة الإخوان

المسلمين من ناحية أخرى ، لكن مع تدهور الأوضاع الاقتصادية وطول بقاءه في السلطة ثار عليه الشعب السوداني وتحديدا بداية من ديسمبر ٢٠١٨ واستمرت الثورة ضده حتى إلى إبريل ٢٠٢٠ عندما قرر آلاف السودانيين الاعتصام أمام المقر العام للقوات المسلحة السودانية ووقتها أدرك الجيش أنه لا يمكن للبشير البقاء في السلطة فقرر الإطاحة به في ١١ أبريل ٢٠٢٠ . لكن كان من الواضح من عدة مؤشرات أن الجيش لم يكن راغبا في التخلي عن السلطة ، والمؤشر الأول علي ذلك هو تشكيله بداية لمجلس عسكري انتقالي لإدارة شؤون البلاد ، الأمر الذي رفضه

المعتصمون وواصلوا اعتصامهم ، والمؤشر الثاني هو فض هذا الاعتصام بالقوة والتسبب في مجزرة الخرطوم في يونيو ٢٠٢٠.. علي كل حال أدرك الجيش وما يسمي بقوات التدخل السريع أنه لا يمكن أبدا الاستئثار بالسلطة وقبلوا بمشاركة المدنيين في إدارة المرحلة الانتقالية التي بدأت في يوليو ٢٠٢٠ واتفقوا أن تستمر لثلاث سنوات حتى يوليو ٢٠٢٣ عندما تقام انتخابات برلمانية ورئاسية وينتهى دور المرحلة الانتقالية ، وهذه المرحلة تتم من خلال مجلس السيادة ، وهذا المجلس يضم مجموعة من المدنيين والعسكريين ، وقد تولى الجانب العسكرى"

الفريق الركن عبد الفتاح البرهاني" رئاسته ، على أن يسلم رئاسة المجلس للمدنيين بداية من نوفمبر ٢٠٢١.

أي بعد حولي عدة أسابيع معدودة من انقلابه علي المدنيين ووظيفة هذا المجلس هو إدارة المرحلة الانتقالية واتفق المجلس السيادي علي تشكيل حكومة برئاسة الاقتصادي السوداني " عبد الله حمدوك" ، ونجح المجلس السيادي والحكومة المدنية في إنجازات كثيرة لإخراج السودان من عزلته الدولية ؛ لكنهم أيضا أخفقوا اخفاقات كبيرة ، لكن في كل الأحوال علي مدار العامين

الماضيين تصاعدت الخلافات بين المكون العسكري والمكون المدني (هناك خلافات بين الجيش والجيش والمدنيين والمدنيين) وقد تصاعدت الخلافات لا سيما بعد محاولة انقلابا في سبتمبر ٢٠٢١ ؛ حيث اتهم المدنيون الجيش بأنه دبر حتى يظل في السلطة ويتخفف من التزاماته بنقل السلطة إلى المدنيين في موعدها في نوفمبر المقبل ٢٠٢١ ، واتهم الجيش المدنيين وقوى الحرية والتغيير بالتسبب فيها ومحاولة جر البلاد إلى حرب أهلية وزع الفتنة في الجيش وزادت الخلافات على ملفات كثيرة وانتهي الأمر بقيام عبد الفتاح البرهان بحل الحكومة

وإعلان حالة الطوارئ وإلقاء القبض على كثير من أعضاء الحكومة وعلي رأسهم " عبد الله حمدوك" ، والكثير من المعارضين والسياسيين ، وقراره بأنه سوف يدير الجيش المرحلة الانتقالية حتي يوليو ٢٠٢٣ .

وهذا يأخذنا إلى السؤال الأول الذي كنا قد طرحناه وهو لماذا أقد البرهان على هذه الخطوة والتي من شأنها أن تعيد المربع السوداني إلى المربع رقم "١" والدخول في متاهة لا يعلم عقباها إلا الله وحده سبحانه وتعالي متي يمكن أن يخرج منها .

من الملاحظ أن " البرهان" في أكثر من مؤتمر صحفي بعد انقلاب ٢٥ أكتوبر الماضي من مخافة أن يقال ما وصفه انقلاب أكد أنه ليس انقلابا ولكنه تصحيحا للمسار الانتقالي إلى الديمقراطية مؤكدا أنه ملتزما ببنود اتفاقه مع المدنيين باستثناء يعض البنود التي كان يجب التخلص منها حتى تستقيم الأمور وقال أنه بدلا الحكومة التي قمت بالإطاحة بها فسوف تأتي حكومة مدنيين لكنهم تكنوقراط لا يعبرون عن انتماءات سياسية وأكد أن الانتخابات سوف تجري في مواعيدها في يوليو ٢٠٢٣ مؤكدا أن الدوافع التي دفعته إلي الخطوة هي انقاذ السودان من حرب

أهلية كاد هؤلاء المدنيون بقلة كفاءتهم وسعيهم علي مصالحهم الخاصة في أن يجر السودان إليها واتهمهم أنهم حاولوا زرع الفتنة .

وبرر البرهان قرار الإطاحة بحكومة رئيس الوزراء حمدوك بأنه اتُخذ لتجنب "حرب أهلية"، متهما قوى سياسية بالتحريض ضد القوات المسلحة و"زرع الفتنة". وخصّ البرهان ما أسماها مجموعة في قوى الحرية والتغيير بالاستفراد بالمشهد على حساب قوى أخرى .

وتعهد البرهان بالتزام الجيش بتسليم السلطة إلى حكومة انتقالية، موضحا أن الوثيقة الدستورية لم "تلغ بل عطلت بعض بنودها." وتابع بأنه سيلغي قانون الطوارئ فور تشكل المؤسسات، كما كشف عن أن الحكومة القادمة لن تضم أي قوى سياسية وستكون "حكومة كفاءات وواصل البرهان بالقول إن المكون العسكري في السودان قدم تنازلات على مدار الفترة الماضية لتحقيق طموحات السودانيين. وفي المؤتمر الصحفي الذي أعقب خطابه قال "..كنّا نفكر في العبور سويا (مع المكون المدني) لتحقيق أحلام الشعب"، متحدثاً عن

حالة من عدم الثقة سادت في الفترة الماضية. واتهم مجموعات سياسية بالاهتمام بمصالحها فقط دون الانتقال إلى مختلف مناطق السودان لحل مشكلات الشعب. في المقابل، قال إن الجيش قام بمعالجة بعض الأزمات التي أهملتها الحكومة. وتعهد بإعلان هياكل المؤسسات القضائية بما في ذلك مجلس القضاء العالي والمحكمة الدستورية بحلول نهاية الشهر. وجدد الالتزام باستكمال الانتقال بالتعاون مع القوى المدنية ." .

بيد أن خصومهم من المدنيين الذين تم الإطاحة والتنكيل بهم يتهمونه بعكس ذلك

ويؤكدون أن الهدف الأساسي من خطوته هو تنصل التزام الجيش السوداني بنقل رئاسة المجلس السيادي إلى المدنيين في نوفمبر المقبل ٢٠٢١ ؛ وماذا تعني نقل السلطة إلى المدنيين في نوفمبر المقبل إذا ما كانت ستتم.؟.. تعني أن مخاوف البرهان لا يمكن أن تتحقق ، وهذه المخاوف تتمثل في أنه كان المدنيون قد بدأوا يشيرون إلى نقاط بالغة الحساسية للجيش مثل شركات الجيش المختلفة والتي يصفون بأن الجيش السوداني يديرها من أجل مصالحه بعيدا عن الدولة وكذلك اتهامهم للجيش السوداني بأنه يحاول حماية أعضاءه من المحاسبة لأن المدنيين

يتهمون قيادات الجيش السوداني بكثير من الجرائم التي أُرتكبت أثناء " عمر البشير" وجرائم أخرى تمت عقب الإطاحة بالبشير حيث المدنيون يريدون تسليم البشير لمحكمة العدل الدولية في حين الجيش يرفض ذلك ومحاسبته داخل السودان .

والأمر الذي يأخذنا إلى كم هو صحيح في هذه المسألة إلى أنه من المبكر جدا لتقييم ما قام به الجيش من انقلاب علي حكومة المدنيين أن نحكم بدقة علي أيا من الفريقين (الجيش والمدنيين) ليس صحيحا لكن في هذه المواقف الملتبسة فإن كل فريق لديه دوافع

متعددة وتحتاج المسألة لبعض الوقت حتى نحزم بأنه أيا من الفريقين علي صواب!.

وهذا يدفعنا إلى السؤال الثاني وهو دور القوى الإقليمية والكبرى؟.. إن القوى الإقليمية الأكثر ضلوعا في الشأن السوداني تتمثل في مصر والإمارات والسعودية ودول عربية أخري وكذلك بعض الدول الكبرى مثل الصين وروسيا فإنهم قد تجنبوا عدم الإدانة واكتفوا ببيانات تدعو إلى ضبط النفس وأن الشعب السوداني قادر علي حل مشاكله ومن ثم فإن هذه الدول ليس من مصلحتها إدانة الجيش السوداني ؛ حيث تري أنه إذا كان

الخيار بين المدنيين والمجلس العسكري ، فالأقرب أن تستمر السودان تحت حكم طرف واحد قوي واضح يمكن التفاهم معه مقابل مجموعة من الأحزاب الكثيرة جدا وهي أحزاب متنافرة ولا يمكن التفاهم معها بعكس المجلس العسكري، الذي تري تلك الدول العربية تحت حكمه إلى ترحيل العشرات من المشاكل الحدودية والمائية والخطر القادم من إثيوبيا ، والمجلس العسكري يمكن أن يقدم هذا بشكل أفضل من القوى المدنية المنقسمة على نفسها ، وعلي كل الأحوال فأن الدول العربية الثلاثة إن لم تبارك فإنها لم تمانع في خطوة عبد الفتاح البرهان لا نقول بأنه نسق

معهم ولكن كان واضح جدا بأنه حصل على عدم ممانعة من هذه الدول وذلك استنتاجا .

ولا يمكن لمتابع لمجريات الأمور في السودان، بعد الانقلاب العسكري الأخير، أن يغفل مدى قوة ردود الفعل الأمريكية والأوربية (مثل وبريطانيا وفرنسا) ، والتي أدانت ما فعله البرهان ، وطالبت بالإفراج عن رئيس الوزراء السوداني المدني، المحتجز حاليا عبد الله حمدوك ومن معه من المسؤولين المدنيين.

وكان البيت الأبيض الأمريكي، وفي رد فعله الأولي على أنباء الانقلاب، قد أعلن أنه يشعر

بالقلق، جراء تلك الأنباء، وقالت المتحدثة باسم البيت الأبيض كارين جان بيير، للصحفيين على متن طائرة الرئاسة، إن "هذه الإجراءات تتعارض بشدة مع إرادة الشعب السوداني"، وفي تطور لاحق أعلن وزير الخارجية الأمريكية أنطوني بلينكن، رفض بلاده صراحةً لما أسماه "إجراءات الجيش السوداني ضد الحكومة الانتقالية التي يقودها مدنيون".

وقال بلينكن إن الولايات المتحدة "تدين بشدة استيلاء الجيش على السلطة في السودان"، مشيرا إلى قلق واشنطن البالغ، إزاء تقارير

حول استخدام قوات الأمن السودانية، الذخيرة الحية ضد المتظاهرين السلميين. مشيرا إلى أن واشنطن أمرت "على الفور"، وفي وضوء التطورات الأخيرة "بإيقاف تسليم ٧٠٠ مليون دولار من صناديق الدعم الاقتصادي الطارئة إلى السودان، وكانت تهدف إلى دعم التحول الديمقراطي في البلاد."

وحول موقف إسرائيل من خلال ما فعله البرهان فلم يصدر أي تعليق عن المسؤولين الإسرائيليين على أحداث السودان، وهم يتريثون في الإدلاء بتصريحات حتى تتضح

الصورة في السودان، حسب صحيفة "هآرتس ."

في موقع "عمان نت"، يشير مفيد الديك إلى ردّ فعل إسرائيل تجاه الانقلاب ودورها المحتمل وراءه.

ويقول الكاتب: "تجب ملاحظة أن المكون العسكري في مجلس السيادة السوداني الذي حله البرهان في انقلابه كان متشجعًا أكثر للتطبيع مع إسرائيل، وهو ما تعرفه إسرائيل تماما. وهذا يعني أن إسرائيل ستلعب دورًا لعبت مثله تماما في انقلابات عربية سابقة،

أي دعم الانقلابيين مقابل علاقات أوثق مع الدولة العبرية".

ويستطرد الديك: "غير أن ذلك سيضع تل أبيب مباشرة في مواجهة مع واشنطن التي اعتبرت ما قام به البرهان صفعة شديدة لها".

وحول موقف الاتحاد الإفريقي من الانقلاب ، فقد قرر الاتحاد الإفريقي تعليق مشاركة السودان في كافة الأنشطة الخاصة به، في ظل إطاحة العسكريين بالحكومة المدنية في هذا البلد مطلع الأسبوع الجاري، وأكد الاتحاد الإفريقي في بيان أصدره اليوم الأربعاء أن مجلس السلم والأمن التابع له تبنى هذا القرار

خلال اجتماع عقده أمس، مشيرا إلى أن قرار تعليق مشاركة السودان في أنشطة الاتحاد سيظل ساري المفعول ما لم يتم استئناف السلطة الانتقالية من قبل المدنيين بالفعل في هذا البلد. وقال الاتحاد إنه "يرحّب بالإفراج عن رئيس الوزراء" عبد الله حمدوك الذي أوقفه صباح الاثنين عسكريون وأفرجوا عنه مساء الثلاثاء، و«دعا للإفراج الكامل وغير المشروط عن جميع المعتقلين، بينهم الوزراء والمسؤولون المدنيون الآخرون".

إن شعوبنا اليوم ليست في حاجة إلى خوض حروب وهمية كالتي أُعلنت في بعض البلدان،

بين المدني والعسكري، بل إلى وضع حد لها.. وليست في حاجة إلى صراعات أيديولوجية كالتي أقيمت بين الإسلاميين واللائكين، أو إلى خوض معارك لا نهاية لها كالتي حملت عنوان العِرق أو الدين أو الهوية، بل إلى تجنبها... إننا اليوم، سواء أكنا في السودان أو في غيرها في حاجة إلى أطروحات تقوم على أساس الوحدة والتكامل بين الجيش والشعب أثناء الحركة، والأولوية الوظيفية أثناء الأداء والفعل. إنه من السهل اليوم زيادة تأجيج الصراع بين المدنيين والعسكريين في السودان، أو استحداث استقطاب لدى الرأي العام بين هؤلاء وهؤلاء

ليسقط مزيد من الضحايا ويتم تشويه الجيش السوداني العريق، وإلحاق الضرر بالشعب السوداني الشقيق الذي بات باحثا عن أمل النجاة من منطق اليأس الذي يريدونه عنوانا دائما له يغذي الحقد والصراعات...إن المسألة تتعلق بالدرجة الأولى بوحدة جميع القوى السياسية مع الجيش السوداني لإعادة بناء مؤسسات الدولة تدريجيا بعيدا عن أي تدخل أجنبي، وبعدها ليجري التنافس داخل هذه المؤسسات، عندها تكون السودان قد خرجت من عنق الزجاج واستعادت الأمل في مستقبل واعد.

واعتقد السودان الشقيق بين طريقين، نفق الدم ودرب النجاة ، حيث إننى لا أخفى الفزع مما هو حاصل هناك، لحرصي- ضمن ملايين المصريين- على أمل استمرار التنسيق السوداني- المصري في الملفات التي تتساوى فى درجة خطورتها ومدى أهميتها للبلدين.. ملف سد النهضة ومياه النيل.. وملف الإرهاب وتجفيف منابعه، الذى كان أحدها هو الطرق والمدقات الصحراوية الواصلة بين امتداد الصحراء الغربية في غرب مصر وغرب السودان.. وملف التعاون الزراعي والغذائي، وملف التعاون في مجالات أخرى يبقى السودان فى أشد الاحتياج لها.. وأخيرًا ملف

التنسيق والتعاون بين القوات المسلحة فى البلدين، حيث كانت قد بدأت مسيرة التدريبات المشتركة، ومازال تدريب منها بين قوات حرس الحدود فى البلدين مستمرًا وذلك حسب ما قاله الأستاذ أحمد جمال في مقاله السودان.. والأمل.

والغريب والعجيب والمدهش أيضا، أن الشعوب العربية لم تستوعب الدرس، رغم أن المخطط الجهنمي للشرق الأوسط الجديد قد ابتلع الكثير من مكونات المجتمعات العربية، فلو لم نكن نعيش في عصر الثورة الرقمية التي جعلت المعلومة في يديك وبين حضنك

موثقة بأدلة دامغة ومتنوعة لقدمنا العذر لك أيها الشقيق المواطن في السودان وذلك حسب قول جمال رشدي في مقاله الجيش السوداني هو الحل بالأسبوع.

إن ما يحدث في السودان هو آخر صراع المخطط الصهيوني وعلى بعد منه سد النهضة كما قال جمال رشدي ، فهذا السد باقي له شهور قليله وفيما بعد مارس ٢٠٢٢ يتحدد بشكل كبير، ما إذا كان المخطط، سينجح أم سينهار أم سيقود المنطقة لحرب ساخنة بالطبع سيكون لها توابعها على المصالح العالمية والإقليمية في المنطقة.

إن لدى الشعب السوداني وعيًا ثقافيًا رفيعًا، وفيه نخبة مثقفة متنوعة أدبيًا وفنيًا وعلميًا، ولدى السودان موارد طبيعية جبارة، وله مكانة خاصة بحكم كل ذلك، مضافًا إليه موقعه الإفريقي وعلى البحر الأحمر، ولذلك فإن الحسرة تعتصر قلب وعقل وروح أى إنسان يرى وطنًا فيه وله كل تلك الميزات وأبناؤه يصطرعون فى حلقة مفرغة.. حمى الله السودان وحفظ شعبه.

د. محمود محمد علي

رئيس قسم الفلسفة وعضو مركز دراسات المستقبل – جامعة أسيوط

....

المراجع

١–سيد جيبيل: انقلاب البرهان: الدوافع والعواقب. ماذا يجرى فى السودان؟.. يوتيوب.

٢– عبدالرحمن الراشد: مراهنات خطيرة في السودان، مقال منشور ضمن عين الإخبارية بتاريخ الأربعاء ٢٧/١٠/٢٠٢١ ١٠:٥٠ ص بتوقيت أبوظبي.

٣-أحمد الجمال : السودان.. والأمل، مقال منشور ضمن المصري اليوم بتاريخ الأربعاء ٢٧-١٠-٢٠٢١ ٠٣:٢٧.

٤-محمد سليم قلالة: السودان: نهاية خدعة المدني والعسكري!.. مقال منشور ضمن الشروق بتاريخ 29 أكتوبر ٢٠٢١م، الموافق ل ٢٢ ربيع الأوّل ١٤٤٣هـ